



الخميس ٢١ تموز/يوليو ٢٠١١

لنشر الفوري

## الأردن يسعى إلى إغلاق الفجوة في الأجور بين الجنسين من خلال إنشاء لجنة توجيهية وطنية للإنصاف في الأجور

تهدف اللجنة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتعزيز مبدأ الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية

بيروت (أخبار م ع د) - كثف الاردن الجهود لمكافحة التمييز بين الجنسين في مكان العمل من خلال اللجنة التوجيهية الوطنية للإنصاف في الأجور المقرر إطلاقها في عمان يوم الاثنين (في ٢٥ تموز/يوليو).

تهدف هذه اللجنة التي يشارك في رئاستها كل من وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والمدعومة من منظمة العمل الدولية إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، لا سيما من خلال تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ الخاصة بالمساواة في الأجور والاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بمكافحة التمييز (في الاستخدام والمهنة).

وتعدّ مبادرة الإنصاف في الأجور الخاصة بالأردن الأولى من نوعها في الدول العربية، وقد تشكل نموذجاً لبلدان أخرى في المنطقة تتطلع إلى إغلاق فجوة الأجور بين الجنسين مثل مصر ولبنان.

وبحسب ما جاء على لسان ندى الناشف، المديرية الإقليمية لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية فإن الأردن يمهد مرة أخرى الطريق أمام الجهود الإقليمية لتعزيز الحقوق الأساسية في العمل، كما تشكل مبادرة الإنصاف في الأجور جزءاً لا يتجزأ من سياسة العمالة الوطنية التي تهدف إلى تعزيز مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أشار الدكتور محمود الكفاوين وزير العمل أن موضوع رفع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يعتبر من أهم أولويات وزارة العمل والذي يظهر جلياً في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتي ركزت على بذل ما يمكن من جهد لتعديل القوانين والأنظمة التي تضمن إزالة العوائق والمشاكل التي تواجه المرأة وتحث من قدرتها على العمل ومن أهم هذه العوائق موضوع العدالة والإنصاف في الأجر وأهمية أن يتساوى الأجر مع الجهد المبذول للعامل.

يأتي قرار إنشاء اللجنة تبعاً لتوصيات الطاولة المستديرة حول الانصاف في الأجور التي انعقدت في عمان في آذار/مارس ٢٠١٠. ويتألف أعضاء اللجنة من ممثلين عن النقابات العمالية، والجمعيات المهنية، والجمعيات الأهلية، والهيئات الحكومية، وغرفة التجارة، وغرفة الصناعة، والقطاع الخاص، الذين يعدّون استراتيجية وطنية وخطة عمل من أجل تحقيق الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية في الأردن.

ومن الجدير بالذكر أن الأردن قد صادق على الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على الحق في الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية. وأنّ "الدستور الأردني ينص على حق جميع العمال في الحصول على أجر يناسب كمية ونوعية العمل المنجز". غير أنّ قانون العمل الأردني لا يحظر صراحة التمييز في الأجور الحاصل في الحالات التي يؤدي فيها الرجال والنساء أعمالاً مختلفة إنّما ذات قيمة متساوية. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العمل تعمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية في مراجعة قانون العمل لتحديد التعديلات اللازمة الخاصة بهذه المسألة.

وفي كلمة لأسمى خضر، الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والرئيسة المشاركة في اللجنة، أنه "عندما تؤخذ مستويات المهارة في الاعتبار، يصبح جلياً أن النساء في الأردن يتقاضين أجوراً أدنى بكثير من أجور الرجال، بفارق يصل إلى ٣٣ في المائة". كما أشارت خضر إلى البطالة وغياب التشريعات على أنهما "تحديان رئيسان في وجه الانصاف في الأجور"، مردفة أن "التمييز غالباً ما يمرّ دون عقاب" نتيجة لذلك.

هذا الحدث، الذي يستضيفه فندق لاندمارك يوم الاثنين في ٢٥ تموز/يوليو الساعة العاشرة صباحاً سوف:

- يطلق اللجنة التوجيهية الوطنية للانصاف في الأجور.
- يحقق إجماعاً حول مهامها، وأهدافها الرئيسية، والخطوات المقبلة.
- ينشر موجز السياسات، وتقرير الطاولة المستديرة، ودليل تقييم الوظائف غير المنحازة إلى أي من الجنسين.

\*\*\*

للتسجيل في هذا الحدث، يُرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني التالي [NSCPE.JOR@gmail.com](mailto:NSCPE.JOR@gmail.com)

أما لاستفسارات وسائل الإعلام، فيرجى التواصل معنا عبر العنوان الإلكتروني التالي: [dakhlallah@ilo.org](mailto:dakhlallah@ilo.org) أو

[rached@ilo.org](mailto:rached@ilo.org) +961 1 752 400